A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/6/20
3 October 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة
البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تصحيح الوضع القانوني للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تقرير اللجنة

مذكرة مقدمة من الأمانة

١- هذه المذكرة مقدمة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٧/٤ المعنون "تصحيح الوضع القانوني للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، الذي قرر فيه المجلس الشروع في عملية لتصحيح الوضع القانوني للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً للقانون الدولي، بهدف جعل تلك اللجنة نداً لجميع الهيئات الأخـــرى المعنـــية برصد المعاهدات. وطلب المجلس في ذلك القرار إلى اللجنة أن تقدم إليه في دورته الأخيرة لعام ٢٠٠٧ تقريراً توجز فيه آراءً ومقترحات وتوصيات بشأن هذه المسألة.

٢- ونظرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي أنشئت في عام ١٩٨٥ بموجب قرار المجلـــس الاقتصـــادي والاجتماعي ١٧/١٩٨٥، في قرار مجلس حقوق الإنسان ٧/٤ في دورتها الثامنة والثلاثين المعقـــودة في الفـــترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧. واستناداً إلى المناقشات التي جرت في تلك الدورة، قامت اللجنة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ بإبلاغ آرائها إلى المجلس من خلال رسالة* موجهة من رئيسها إلى رئيس المجلس.

* مستنسخة كما وردت في المرفق.

المرفق

رسالة موجهة من رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧

صاحب السعادة،

تعرب اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي أُنشئت في عام ١٩٨٥ بموجب القرار ١٧/١٩٨٥ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، عن ارتياحها للجهود التي بذلها مجلس حقوق الإنسان لتصحيح وضعها، على نحو ما جاء في قرار مجلس حقوق الإنسان ٧/٤.

وتؤكد اللجنة التزامها بمبادئ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣ التي تنص على أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة. وتنعكس هذه المبادئ في طريقة عمل هيئات المعاهدات. ورغم أن تصحيح وضع اللجنة أمر مستصوب من أجل منح جميع هيئات الرصد في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معاملة متساوية، فإن الواقع هو أن اللجنة لم تُعرقل حتى الآن في أداء مهامها بصفتها هيئة فرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبصفتها هيئة خبراء مستقلة.

وترى اللجنة أن المسؤولية عن تصحيح وضعها تقع على عاتق الدول الأطراف. كما ترى اللجنة أن هذا الإجراء مناسب التوقيت ومستصوب نظراً لعملية الصياغة الجارية لبروتوكول اختياري. ذلك أن من شأن بروتوكول اختياري أن يمكّن اللجنة من تعزيز وتحسين عملها في رصد تنفيذ العهد، وخاصة بدراسة تقارير الدول الأطراف من خلال إجراء يتناول البلاغات الفردية والجماعية. إلا أن اللجنة تأمل أن تُتخذ جميع الخطوات لضمان ألا تقف الجهود المبذولة لتصحيح وضعها عائقاً أمام اعتماد بروتوكول اختياري دون مزيد من التأخير.

وتضع اللجنة نفسها تحت تصرف مجلس حقوق الإنسان للمشاركة في حوار مع المجلس بخصوص تصحيح وضعها، استناداً إلى مبادئ العالمية وعدم التجزئة والمعاملة المتساوية لجميع حقوق الإنسان، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وتفضلوا، صاحب السعادة، بقبول أسمى آيات الاحترام والتقدير

(توقيع): فيليب تكسيه
رئيس،
اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

صاحب السعادة السيد لويس ألفونسو دي ألبا
رئيس مجلس حقوق الإنسان
السفير والممثل الدائم للمكسيك
البعثة الدائمة للمكسيك لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف
وسائر المنظمات الدولية الموجودة في سويسرا
جنيف، سويسرا

- - - - -